

## "دور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في تنمية قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية للفترة (١٩٩٥ إلى ٢٠٢٣)"

إعداد الباحثان:

ثامر سليم الحارثي

(كلية الاقتصاد والإدارة – جامعة الملك عبدالعزيز – قسم الاقتصاد)

د. وليد الشطي

(كلية الاقتصاد والإدارة – جامعة الملك عبدالعزيز – قسم الاقتصاد)

1447هـ – 2025م



<https://doi.org/10.36571/ajsp845>

## الملخص:

تعتبر هذه الدراسة بمثابة تحليل شامل لدور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في تنمية قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على الفترة من 1995 إلى 2023. في ظل رؤية 2030، تسعى المملكة إلى تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط، حيث يبرز قطاع السياحة كأحد الركائز الأساسية لتحقيق هذا الهدف. تهدف الدراسة إلى تحديد العوامل الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع السياحة، وتقييم أثر هذه الاستثمارات على نمو القطاع.

باستخدام منهجية قياسية متقدمة تعتمد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، تم تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وسعر الصرف الحقيقي، والانفتاح التجاري. أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ومعنوي على نمو قطاع السياحة في المملكة، مما يؤكد على أهميته كمحرك رئيسي للتنمية. كما كشفت الدراسة عن وجود علاقات متباينة بين المتغيرات الأخرى ونمو القطاع، مما يقدم رؤية قيمة لصانعي السياسات.

توصي الدراسة بضرورة تعزيز السياسات الحكومية الجاذبة للاستثمار الأجنبي، وتطوير البنية التحتية السياحية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما تشدد على أهمية الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وخاصة السيطرة على التضخم واستقرار سعر الصرف، لتعزيز الفوائد من الاستثمارات الأجنبية. من خلال هذه الإجراءات، يمكن للمملكة أن تحقق أهدافها الطموحة في قطاع السياحة، بما في ذلك زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 10% بحلول عام 2030.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار السياحي، السياحة، التنمية الاقتصادية، السعودية، رؤية 2030.

## المقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي يشهدها العالم، ومع سعي المملكة العربية السعودية لمواكبة هذه التحولات وتحقيق التنمية المستدامة، تأتي رؤية 2030 كخارطة طريق لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. ومن هنا، يتزايد اهتمام المملكة بتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من دور محوري في دعم الاقتصاد الوطني وتنمية القطاعات الناشئة، علاوة على ذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة، مع التركيز على كيفية استجابة هذا القطاع لمختلف المتغيرات الاقتصادية والسياسات الحكومية، من خلال ذلك، تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات يمكن أن تساهم في تحسين جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز دور هذه الاستثمارات في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

## مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (غير النفطي):

- يمثل القطاع ركيزة أساسية في رؤية 2030، حيث تهدف المملكة إلى تحويل نفسها إلى وجهة سياحية عالمية من خلال تطوير مشاريع سياحية ضخمة مثل "مشروع البحر الأحمر" و "العلا"، يشمل هذا القطاع تقديم خدمات الإقامة والطعام، إضافة إلى تنظيم الرحلات السياحية والثقافية التي تعزز من قيمة التراث السعودي وتجذب الزوار من جميع أنحاء العالم، ووفقاً لتصنيف ISIC-4، يتضمن هذا القطاع أنشطة الإقامة وخدمات الطعام، مما يساهم في تعزيز الإيرادات غير النفطية وخلق فرص عمل جديدة في المملكة، ويساهم قطاع السياحة بحوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وهو من القطاعات التي تستهدفها رؤية 2030 لزيادة مساهمتها إلى حوالي 10% بحلول عام 2030، من خلال تطوير مشاريع ضخمة مثل "مشروع البحر الأحمر" ومن المتوقع أن يعزز هذه النسبة بشكل كبير.

### أهمية الدراسة:

تعد المملكة أكبر الدول الاقتصادية في الشرق الأوسط كما ترتبط القارات آسيا وأوروبا وأفريقيا وقد منحها هذه المزايا التنافسية السعي إلى تحسين البيئة الاستثمارية وتوجيهها لخدمة المستثمرين مما يمكنها من النمو والتوسع إقليمياً ودولياً. أطلقت المملكة عدة برامج واستراتيجيات تهدف لتحقيق أهداف الرؤية وتوجيهها لخدمة المستثمرين. وقد حددت القطاعات الاقتصادية والصناعية الحيوية التي توجه إليها أهداف الرؤية ومنحها برامج واستراتيجيات للتطوير مما يوفر فرص ضخمة للاستثمار، وكان أبرزها: قطاع السياحة، الرياضة، قطاع الصناعة والتعدين، الطاقة، قطاع الاتصالات، والثقافة والترفيه (المركز الوطني للتنافسية ٢٠٢٣) ولهذا تبرز أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى فهم العوامل التي تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع السياحة في المملكة، حيث تلعب هذه الاستثمارات دوراً حيوياً في تحقيق أهداف رؤية 2030. كما تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات قد تساعد في تحسين بيئة الاستثمار وزيادة جاذبية المملكة للمستثمرين الأجانب، والذي بدوره يؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية، وبالتالي فهم أعمق يساعد صانعي القرار لفهم أهم محددات الاستثمار الأجنبي، مما يصب في دعم عملية اتخاذ القرار لزيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر ويساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي للمملكة.

### مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي: ما هي المحددات الرئيسية التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية؟ وتفرع عن هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية، مثل: كيف تؤثر السياسات الحكومية والحوافز الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟ وما هو دور الاستقرار الاقتصادي واستقرار سعر الصرف في تعزيز هذه التدفقات؟ ويتفرع من مشكلة الدراسة عدة تساؤلات فرعية، من أهمها:

- ما هو تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية (مثل الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وسعر الصرف الحقيقي، مؤشر انفتاح التجارة الخارجية) على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع السياحة؟
- كيف تؤثر السياسات الحكومية والحوافز الاقتصادية على قرارات المستثمرين الأجانب في القطاع السياحي؟
- ما هو الدور الذي يلعبه الاستقرار الاقتصادي والسياسي في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع السياحة؟
- ما هي طبيعة العلاقة الديناميكية (في الأجلين القصير والطويل) بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو قطاع السياحة في المملكة؟

### الهدف من الدراسة:

- تحديد العوامل الاقتصادية، والسياسية، والقانونية الرئيسية التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة بالمملكة.
- تقييم تأثير الحوافز الحكومية والإصلاحات الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية لقطاع السياحة.
- تحليل دور الاستقرار الاقتصادي والمالي في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع السياحة.
- التوصل إلى نتائج وتوصيات تساعد صانعي السياسات إلى تسهيلات للمستثمرين الأجانب سواء كان فرد، مؤسسات، شركات عالمية، شركات متعددة الجنسيات.

### فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:  
الفرضية الرئيسية: “يوجد تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على نمو قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية على المدى الطويل.”

وتنبثق من هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة سلبية بين معدل التضخم ونمو قطاع السياحة.
- الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة سلبية بين سعر الصرف الحقيقي ونمو قطاع السياحة.
- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي ونمو قطاع السياحة.
- الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري ونمو قطاع السياحة.

سيتم اختبار هذه الفرضيات باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي المناسبة للتحقق من صحتها من عدمه.

### متغيرات النموذج:

سوف تستند هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات المستقلة، تؤثر على المتغير التابع

- المتغير التابع:
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة
- المتغيرات المستقلة:
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
- سعر الصرف الحقيقي (استقرار سعر الصرف)
- مؤشر انفتاح التجارة (الصادرات، والواردات من الناتج المحلي الإجمالي)
- معدل التضخم

### حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على الحدود التالية:

- الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية، مع دراسة تأثير مجموعة محددة من المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على المملكة العربية السعودية كحالة دراسية.
- الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية من عام 1995 إلى عام 2023، وهي فترة شهدت تحولات اقتصادية هامة في المملكة

### الدراسات السابقة

يشتمل هذا الجزء على الدراسات والبحوث العربية والأجنبية المتصلة بموضوع الدراسة والتي تم الاطلاع عليها، وذلك بهدف الاستفادة منها في توضيح الحاجة إلى إجراء الدراسة الحالية وتحديد منهجها. هذا فضلاً عن معرفة أهم ما توصلت إليه من نتائج قد تفيد في بناء الدراسة الحالية، وتأسيس إطارها النظري، وأخيراً إبراز موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة، وما يمكن أن تسهم به في هذا المجال وفي تلك المرحلة.

## أولاً: الدراسات العربية

هدفت دراسة ششه وآخرون (2023) بعنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2020)" إلى الكشف عن وجود علاقة دالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري ونمو القطاع الصناعي السعودي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والقياسي، والكمي القائمين على تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي السعودي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية دالة إحصائية بين كل من إجمالي تكوين رأس المال، وعدد العمال في المصانع، وصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، وإجمالي الصادرات الصناعية، والانفتاح التجاري ونمو القطاع الصناعي بالسعودي، وهذا يشجع المملكة على دعم الاستثمار في القطاع الصناعي وبالتالي تنوع مصادر الدخل وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، كما يجذب المستثمرين المحليين والدوليين للاستثمار، وعليه فإن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي لدعم نمو القطاع الصناعي يساهم في بناء قاعدة صناعية تعزز من مكانة الدولة عالمياً، ومن ناحية أخرى كشفت النتائج عن وجود علاقة عكسية دالة إحصائية بين كل من الانفتاح التجاري ونمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالقطاع الصناعي وتنمية الصناعات المحلية من خلال تكثيف التدريب للعمالة المحليين، ومن المهم أيضاً تحفيز الاستثمار الأجنبي من خلال تخفيف الحواجز الجمركية التي تقف حاجزاً أمامه.

هدفت دراسة العضاضي (2023) بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030" إلى الكشف عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف وتحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي مباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي السعودي بالرغم من انخفاضه في بعض السنوات نتيجة أزمة فيروس كورونا، ألا أنه ارتفع بدرجة عالية بعد ذلك بسبب انحسار الفيروس وتعافي كل من الاقتصاد العالمي والاقتصاد السعودي، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات متخصصة تعني بتحديد المتغيرات والعوامل التي يجب التركيز عليها لزيادة جذب الاستثمار، وتركز أيضاً على آليات تنفيذها ودراسة المعوقات التي قد تحول دون تحقيق الأهداف الاقتصادية للبلاد.

هدفت دراسة الأصلي وشمسي (2022) بعنوان "السياسة الاقتصادية السعودية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد السعودي" إلى التعرف على مستوى السياسة الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية، والكشف عن أثر دال إحصائياً للسياسة الاقتصادية السعودية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والكشف عن أثر دال إحصائياً للاستثمار الأجنبي المباشر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي، وقد تكون مجتمع الدراسة من موظفي هيئة الاستثمار والغرفة التجارية بالرياض، واشتملت عينة الدراسة على (79) موظف بالسعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استعانت بالملاحظة، والاستبيان، والمقابلات كأدوات للدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن السياسة الاقتصادية في السعودية جاءت بدرجة متوسطة، كما جاء الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة متوسطة، وجود أثر إيجابي دال إحصائياً للسياسة الاقتصادية السعودية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ووجود أثر دال إحصائياً للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السعودي؛ من حيث (النمو، والتحفيز الاقتصادي، وتنمية رأس المال البشري، والتوظيف، واكتساب الخبرة، ونقل المهارة والتكنولوجيا)، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير نشاط المؤسسات المكلفة بترقية الاستثمار؛ من خلال تفعيل أنشطتها وتعزيز القدرات البشرية، كما يجب تعزيز سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تدعم الاستقرار وتساعد على الاقتصاد الوطني وتحريره من القيود التشريعية والإدارية.

هدفت دراسة البلتاجي (2020) بعنوان "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية" إلى التعرف على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن القائم على مراجعة التجارب الدولية التي حقق فيها الاستثمار الأجنبي طفرة هائلة في قطاع الصناعة، والمنهج الاستقرائي القائم على مراجعة العديد من المصادر، والإحصاءات، والتقارير المختلفة الصادرة عن صندوق التنمية السعودية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية تسهم في توفير العملات ورؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لتمويل برامج وخطط التنمية؛ مما يعزز استمرارية وتطوير القطاعات، كما تسهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الإدارية والتسويقية المتقدمة، وتساعد في خفض معدلات البطالة وتوفير الوظائف، وفي هذا السياق تمكنت المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2000 إلى 2008م، من أن تصبح واحدة من أبرز الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية في المنطقة، وهذا يؤكد أن مسألة جذب وتدفعات رؤوس الأموال ليس أمرًا صعبًا إذا اتخذت الدول الإجراءات الجادة والمناسبة لذلك؛ وقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تطوير قطاع الصناعة السعودي؛ مما انعكس إيجابيًا في توفير العديد من الوظائف وتحسين ميزان المدفوعات، وزيادة الصادرات، وتحسين الناتج الإجمالي، وعلية ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بالسعودية في تنوع صادرات المملكة، فلم تعد تقتصر إلى تصدير النفط فقط، بل أصبحت تصدر مجموعة متنوعة من الصناعات، وأوصت الدراسة بضرورة توفير كافة عناصر الأمان للاستثمارات الوافدة وتقديم الحوافز لها، ومن الضروري استمرار المملكة باتخاذ كافة الإجراءات لدعم وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من أثر إيجابي في المستقبل.

هدفت دراسة أحمد ووردة (2019) بعنوان "دور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات الصناعية السعودية: دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2016" إلى الكشف عن العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الصناعية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف وتحليل أثر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي على الصادرات السعودية خلال الفترة من 1980-2016، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبين الصادرات الصناعية كنسبة من الصادرات السلعية، ويرجع ذلك إلى الارتفاع في حجم الصادرات الخارجية مقارنة بالوافدة إلى الاقتصاد السعودي، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير التشريعات واللوائح التي تسهل دخول الاستثمار الأجنبي وتضمن حقوق المستثمرين، ومن المهم إنشاء حملات تسويقية لتعزيز الوعي بالمنتجات السعودية في الأسواق العالمية.

هدفت دراسة عبد السلام (2019) بعنوان "الاستثمار الأجنبي ودوره في تنمية القطاعات العامة" إلى التعرف على دور الاستثمار الأجنبي في تنمية القطاعات العامة، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الإحصائي القائم على جمع البيانات من مصادر متعددة والمتعلقة بدور الاستثمار الأجنبي في تنمية القطاعات العامة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في البلاد؛ إذ يحقق العديد من الفوائد الإيجابية، فهو يساهم في تنمية العديد من القطاعات العامة، وزيادة معدلات الاستثمار من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يساهم بشكل كبير في خلق فرص عمل جديدة؛ وبالتالي الحد من مشكلة البطالة والتي تعد من الظواهر الشائعة في الدول النامية، إضافة إلى ذلك يسهم الاستثمار الأجنبي في إدخال تقنية متقدمة للدول، والتعرف على أحدث الأساليب في مجال الإدارة، والتنظيم، والتسويق؛ مما يعزز من مهارات وخبرات القوى العاملة الوطنية، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على استغلال الاستثمار الأجنبي في تطوير البنية التحتية، واستحداث مشاريع ضخمة تجعل الدول النامية محط أنظار العالم، ومن المهم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة القطاعات وخاصة تلك القطاعات التي تتمتع بقدرة تصديرية عالية. هدفت دراسة العتيبي (2019) بعنوان "قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في السعودية" إلى التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي السعودي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي

القائمين على وصف وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على الاستثمار المحلي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وكذلك له تأثير إيجابيًا على الصادرات والناجح المحلي الإجمالي، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بعملية الاستثمار في السعودية، مع المراجعة المستمرة للتشريعات المتعلقة بالاستثمار، ومن المهم توفير قاعدة بيانات عن الاقتصاد السعودي التي يحتاجها المستثمر.

### ثانيًا: الدراسات الأجنبية

هدفت دراسة "شاليني" (Shalini, 2020) بعنوان "دور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الهند - نظرة عامة" إلى الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والناجح المحلي، والتعرف على أهم الصناعات والخدمات التي جذبت الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الهند، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي التحليلي القائم على جمع البيانات من مصادر متنوعة منشورة وغير منشورة، مثل: بنك الاحتياطي الهندي (RBI)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة، والتنمية (UNCTAD)، والمجلات، وغيرها، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: لا توجد فروق ذات دلالة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والناجح المحلي الإجمالي؛ مما يشير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نادرًا ما تتأثر بمساهمة الناجح المحلي الإجمالي ومعدل نمو الصناعات، كما اشتملت أهم الصناعات التي جذبت الاستثمار الأجنبي المباشر على صناعة الخدمات وقطاع الاتصالات وأنشطة البناء تليها أنشطة التجارة من القطاعات الرئيسية، وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب على الحكومة تخطيط سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة تتيح استخدام تدفقات الاستثمار كوسيلة؛ لتحسين الإنتاج المحلي، والمخدرات، والصادرات من خلال التوزيع العادل بين الولايات.

هدفت دراسة كل من "بول، جاداف" (Paul & Jadhav, 2020) بعنوان "العوامل المؤسسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: أدلة من الأسواق الناشئة" إلى التعرف على دور المحددات المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام بيانات الأسواق الناشئة، وقد تكون مجتمع الدراسة من الاقتصادات الناشئة متعددة الجنسيات، كالصين، والهند، وتركيا، وإندونيسيا، وتايلاند، وماليزيا، وباكستان، واشتملت عينة الدراسة على (24) سوقًا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المبني على تحليل البيانات من مصادر مختلفة من عام 2003 إلى 2015، مثل: البنك الدولي، ومؤشر الحرية الاقتصادية، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تؤثر العوامل المؤسسية الرئيسية التي تتمثل في (جودة البنية التحتية، وجود المؤسسات المقاسة، والاستقرار السياسي، وجود التنظيم، ومكافحة الفساد) على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الناشئة، ووجود دور فعال لتحسين جودة البنية التحتية على تدفقات الاستثمار الأجنبي في جميع القطاعات، وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها تحتاج الأسواق الناشئة إلى تحسين جودة البنية التحتية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يتعين على الدول الناشئة كالدول النامية أن توجه نفسها نحو إجراء إصلاحات مؤسسية وإدارية لجذب تدفقات إضافية من الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل.

هدفت دراسة "كايلفيزي، وثينموزي" (Kayalvizhi & Thenmozhi, 2018) بعنوان "هل تدفع جودة الابتكار والثقافة والحوكمة الاستثمار الأجنبي المباشر؟: أدلة من الأسواق الناشئة" إلى الكشف عن أثر التكنولوجيا والثقافة وحوكمة الشركات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل في الاقتصادات الناشئة، وقد تكون مجتمع الدراسة من المواطنين في الدول الناشئة، واشتملت عينة الدراسة على المواطنين في (22) دولة ناشئة، مثل: الصين، وتايوان، وتركيا، وماليزيا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستعانت

الدراسة بالملاحظات، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود أثر إيجابي مباشر لزيادة قدرة استيعاب التكنولوجيا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتظهر الأبعاد الثقافية، مثل: النزعة الفردية، والذكورة، وتجنب عدم اليقين تأثيراً أضعف على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، في حين أن مسافة القوة والتساهل لهما تأثير أقوى على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب على الاقتصادات التي تسعى لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أن تكون على دراية بالأنشطة المتغيرة للاستثمار الأجنبي والعوامل التي تجذب هذا النوع من الاستثمار.

هدفت دراسة "ألفرادو وآخرون" (Alvarado, et al, 2017) بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية" إلى الكشف عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية، وقد تكون مجتمع الدراسة من بعض دول أمريكا اللاتينية في الفترة ما بين 1980 إلى 2014، واشتملت عينة الدراسة على (19) دولة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن القائم على تحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بمؤشرات التنمية العالمية، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: عدم وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في أمريكا اللاتينية في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض، ووجود تأثير إيجابي وملحوظ للاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاج في الدول ذات الدخل المرتفع، مثل: تشيلي، وأوروغواي، وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها أنه يجب على دول المنطقة ذات الدخل المتوسط المنخفض تعزيز الأدوات المالية، التي تسمح بتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاعات أكثر تخصصاً، بدلاً من التركيز على رأس المال لاستغلال الموارد الطبيعية.

#### التعليق على الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الموضوع تم استعراض عددًا من الدراسات العربية والأجنبية ورغم أن هذه الدراسات أجريت في بيئات مختلفة إلا أنها مشابهة لمجتمع الدراسة خاصة الدراسات العربية، ومن خلال تحليل الدراسات السابقة تم رصد أوجه الشبه، وأوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، وتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وأوجه استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة، والتي كان لها أثر في بناء الدراسة الحالية.

#### أولاً: أوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

- اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في هدف الدراسة، وهو: تناول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاعات بما يشمل قطاع السياحة، مثل: دراسة ششه وآخرون (2023)، ودراسة العضاضي (2023)، ودراسة الأصلي وشمسي (2022)، ودراسة البلتاجي (2020)، ودراسة السناني (2020)، ودراسة أحمد ووردة (2019)، ودراسة عبد السلام (2019)، ودراسة العتيبي (2019)، ودراسة "شاليني" (Shalini, 2020)، ودراسة كل من "بول، جاداف" (Paul & Jadhav, 2020)، ودراسة "تو وآخرون" (To, et al, 2019)، ودراسة "كالفيزي، وثينموزي" (Kayalvizhi & Thenmozhi, 2018)، ودراسة "بول، وبنيتو" (Paul & Benito, 2018)، ودراسة "ألفرادو وآخرون" (Alvarado, et al, 2017)، ودراسة "أوسانو، وكوين" (Osano & Koine, 2016)، ودراسة "باراماتي، وآخرون" (Baramati, et al, 2016)، ودراسة "سيفالوجاثاسان، وو" (Sivalogathan & Wu, 2014).
- اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في منهج الدراسة، وهو: منهج تحليل الاقتصاد القياسي، مثل: دراسة ششه وآخرون (2023)، ودراسة السناني (2020)، ودراسة العتيبي (2019).

– اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في أداة الدراسة، وهي: تحليل البيانات، مثل: دراسة ششه وآخرون (2023)، ودراسة العضاضي (2023)، ، ودراسة البلتاجي (2020)، ودراسة السناني (2020)، ودراسة أحمد ووردة (2019)، ودراسة عبد السلام (2019)، ودراسة العتيبي (2019)، ، ودراسة "شاليني" (Shalini, 2020)، ودراسة كل من "بول، جاداف" (Paul & Jadhav, 2020)، ودراسة "بول، وبنيتو" (Paul & Benito, 2018)، ودراسة "ألفرادو وآخرون" (Alvarado, et al, 2017)، ودراسة "باراماتي، وآخرون" (Baramati, et al, 2016)، ودراسة "سيفالوجاثاسان، وو" (Sivalogathasan & Wu, 2014).

#### ثانيًا: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

– اختلفت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في منهج الدراسة، مثل: دراسة العضاضي (2023)، دراسة الأصلعي وشمسي (2022)، ودراسة أحمد ووردة (2019)، ودراسة كل من "بول، جاداف" (Paul & Jadhav, 2020)، ودراسة "كايلفيزي، وثينموزي" (Kayalvizhi & Thenmozhi, 2018)، ودراسة "بول، وبنيتو" (Paul & Benito, 2018)، ودراسة "باراماتي، وآخرون" (Baramati, et al, 2016) حيث استخدمت تلك الدراسات المنهج الوصفي التحليلي، ، ودراسة البلتاجي (2020) التي استخدمت المنهج التحليلي المقارن، والمنهج الاستقرائي، ودراسة عبد السلام (2019) التي استخدمت المنهج التحليلي الإحصائي، ودراسة "شاليني" (Shalini, 2020) التي استخدمت المنهج المسحي التحليلي، ودراسة "سيفالوجاثاسان، وو" (Sivalogathasan & Wu, 2014) التي استخدمت المنهج التحليلي، ودراسة "ألفرادو وآخرون" (Alvarado, et al, 2017) التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي المقارن، ودراسة "أوسانو، وكوين" (Osano & Koine, 2016) التي استخدمت المنهج الوصفي.

– اختلفت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في أداة الدراسة، مثل: دراسة الأصلعي وشمسي (2022)، دراسة "كايلفيزي، وثينموزي" (Kayalvizhi & Thenmozhi, 2018) التي استعانت بالملاحظة، ودراسة "أوسانو، وكوين" (Osano & Koine, 2016) بالاستبانة.

#### ثالثًا: أوجه تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية بأنها الدراسة الوحيدة في حدود اطلاع الباحث التي تناولت دور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في تنمية القطاع السياحي في المملكة العربية السعودية، وهو ما يميز الدراسة الحالية، ويسلط الضوء نحو إجراء المزيد من الدراسات العربية والأجنبية حول هذا الموضوع؛ نظرًا لقلّة الدراسات العربية والأجنبية التي تستهدف هذا الموضوع الهام.

#### رابعًا: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- تم الاستفادة من الدراسات السابقة في عدة أمور من أهمها:
- عرض الإطار النظري ودعمه بالمراجع المستخدمة.
- تدعيم الإطار النظري بنتائج دراسات وأبحاث حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في تنمية القطاعات الناشئة، وقطاع السياحة على وجه الخصوص في المملكة العربية السعودية.
- بناء مشكلة الدراسة من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات المشابهة للدراسات السابقة بشكل ملائم.
- اختيار منهج الدراسة وبناء أداة الدراسة.
- التعرف إلى نوع المعالجات الإحصائية المناسبة للدراسة.

- تم الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة في تقديم التوصيات والمقترحات.
- ساعدت الدراسات في دراسة أسلوب استنتاج نتائج الدراسة؛ من خلال ما تحصل عليه من نتائج الدراسة الميدانية ورصد مدى الاتفاق، أو الاختلاف بين نتائج الدراسة الحالية، والدراسات السابقة

### ثالثاً: منهجية الدراسة التطبيقية

تعتمد هذه الدراسة في جانبها التطبيقي على المنهج الكمي التحليلي القائم على استخدام النماذج القياسية لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1995-2023). وقد تم بناء النموذج الاقتصادي انطلاقاً من الفرضيات المستخلصة من الإطار النظري، وبما يتماشى مع طبيعة العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات محل الدراسة.

### النموذج القياسي للدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره متغيراً مستقلاً، وبين مؤشرات نمو القطاعات الناشئة باعتبارها متغيرات تابعة. وقد تم بناء نموذج قياسي منفصل لكل قطاع ناشئ من القطاعات المستهدفة (السياحة، الرياضة، الثقافة والترفيه، التقنية المالية)، وفق النموذج العام التالي:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 \cdot FDI_t + \alpha_2 \cdot GDP_t + \alpha_3 \cdot INF_t + \alpha_4 \cdot OPEN_t + \alpha_5 \cdot EXCH_t + \varepsilon_t$$

حيث:

- $Y_t$ : يمثل مؤشر نمو قطاع السياحة
- $FDI_t$ : صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- $GDP_t$ : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.
- $INF_t$ : معدل التضخم السنوي.
- $OPEN_t$ : مؤشر الانفتاح التجاري (نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي).
- $EXCH_t$ : سعر الصرف الحقيقي.
- $\varepsilon_t$ : الحد العشوائي أو المصطلح العشوائي الذي يمثل العوامل غير المفهومة في النموذج.

يُلاحظ أن النموذج يأخذ في اعتباره مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في أداء القطاع السياحي، بهدف عزل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على هذه القطاعات والتحقق من قوة ومرونة العلاقة.

## المتغيرات المستخدمة

تضمنت الدراسة المتغيرات التالية:

### جدول (1) المتغيرات المستخدمة

| نوع المتغير | اسم المتغير                    | الرمز   | المصدر                         |
|-------------|--------------------------------|---------|--------------------------------|
| مستقل       | صافي الاستثمار الأجنبي المباشر | FDI     | البنك الدولي – وزارة الاستثمار |
| ضابط        | الناتج المحلي الإجمالي         | GDP     | البنك الدولي                   |
| ضابط        | معدل التضخم                    | INF     | الهيئة العامة للإحصاء          |
| ضابط        | الانفتاح التجاري               | OPEN    | البنك الدولي                   |
| ضابط        | سعر الصرف الحقيقي              | EXCH    | IMF – FRED                     |
| تابع        | قيمة قطاع السياحة              | Tourism | وزارة السياحة – GASTAT         |

## مصادر البيانات

تم تجميع البيانات من عدة مصادر رسمية وموثوقة، أبرزها:

- قاعدة بيانات البنك الدولي (World Bank Indicators).
- الهيئة العامة للإحصاء في السعودية (GASTAT).
- وزارة الاستثمار السعودية.
- صندوق النقد الدولي (IMF) من خلال منصة FRED.
- التقارير الدورية للقطاعات غير النفطية الصادرة عن الجهات الحكومية السعودية.

وقد تم تحويل جميع البيانات إلى سلسلة زمنية سنوية تغطي الفترة من 1995 إلى 2023، مع الحرص على توحيد الوحدات وتعديل البيانات عند الحاجة لتكون قابلة للمقارنة والمعالجة الإحصائية.

## أدوات التحليل القياسي

تم استخدام برنامج EViews 13 في تنفيذ التحليل القياسي، لما يوفره من أدوات متقدمة في معالجة السلاسل الزمنية، وتشخيص النموذج، واختبار الفرضيات. وتضمنت أدوات التحليل ما يلي:

- التحليل الإحصائي الوصفي للمتغيرات
- اختبار سكون السلاسل الزمنية (ADF Test)
- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج (Jarque-Bera)
- تقدير النماذج باستخدام OLS أو ARDL حسب طبيعة تكامل المتغيرات
- اختبارات صلاحية النموذج مثل F-statistic، Durbin-Watson، VIF، وغيرها

## تقدير النموذج الاقتصادي لقطاع السياحة

يُعد قطاع السياحة من أبرز القطاعات الناشئة في المملكة العربية السعودية، ويحتل موقعًا استراتيجيًا ضمن رؤية المملكة 2030 التي تستهدف تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي. ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الفقرة إلى تحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة على نمو قطاع السياحة، مع التركيز على دور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والمتغيرات الاقتصادية الضابطة الأخرى.

لتحقيق ذلك، تم بناء نموذج قياسي باستخدام إطار (ARDL) الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، نظرًا لملاءمته للبيانات الزمنية التي تتسم بتكامل مشترك من الرتبين  $I(0)$  و  $I(1)$ . وقد تم اختيار المتغير التابع بوصفه القيمة المضافة لقطاع السياحة بعد التحويل اللوغاريتمي (Log\_Tourism\_Value)، في حين شملت المتغيرات المستقلة ما يلي:

- Log\_FDI\_Netflow : الاستثمار الأجنبي المباشر (بعد التحويل اللوغاريتمي).
- Trade\_Openness : درجة الانفتاح التجاري.
- Inflation : معدل التضخم السنوي.
- Log\_GDP : الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، بعد التحويل اللوغاريتمي).
- REER : سعر الصرف الحقيقي.

يُمر تقدير النموذج بعدة خطوات منهجية تشمل تحديد فترة الإبطاء المثلى، وبناء النموذج، واختبار العلاقة طويلة الأجل، ثم استخراج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتفسير العلاقة في الأجل القصير، قبل الانتقال إلى التفسير الاقتصادي الكامل للنتائج.

سعيًا لاختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد من المتغيرات الاقتصادية من جهة، والقيمة المضافة لقطاع السياحة في المملكة العربية السعودية من جهة أخرى، تم بناء نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL). وقد تم اعتماد النموذج باعتباره ملائمًا للبيانات الزمنية السنوية للفترة (1995-2023)، وخصوصًا مع تباين درجات تكامل المتغيرات بين المستوى والفرق الأول.

أخذ المتغير التابع في النموذج هو القيمة المضافة لقطاع السياحة بعد التحويل اللوغاريتمي (Log\_Tourism\_Value)، بينما شملت المتغيرات المستقلة: الاستثمار الأجنبي المباشر (Log\_FDI\_Netflow)، الانفتاح التجاري (Trade Openness)، معدل التضخم

(Inflation)، الناتج المحلي الإجمالي (Log\_GDP)، وسعر الصرف الحقيقي التقديري (REER\_Estimated) تم تحديد الإبطاءات المثلى بناءً على معيار المعلومات الأكايكي (AIC)، حيث جاء النموذج النهائي على الشكل (1, 1, 0, 2) ARDL(2, 2, 0, 1, 1) جدول (1-4): نتائج تقدير نموذج ARDL لقطاع السياحة

| المتغير                | المعامل (Coef.) | القيمة الاحتمالية (p-value) | مستوى الدلالة |
|------------------------|-----------------|-----------------------------|---------------|
| Log_Tourism_Value (L1) | 0.7951          | 0.000                       | دال جدًا      |
| Log_Tourism_Value (L2) | -0.5238         | 0.008                       | دال           |
| Log_FDI_Netflow (L0)   | 0.1372          | 0.009                       | دال           |
| Log_FDI_Netflow (L1)   | -0.0083         | 0.846                       | غير دال       |
| Log_FDI_Netflow (L2)   | 0.0938          | 0.014                       | دال           |
| Trade Openness (L0)    | -0.0064         | 0.276                       | غير دال       |
| Inflation (L0)         | 0.3159          | 0.462                       | غير دال       |
| Inflation (L1)         | -1.2272         | 0.044                       | دال           |
| REER_Estimated (L0)    | 10.6979         | 0.377                       | غير دال       |
| REER_Estimated (L1)    | -36.1037        | 0.036                       | دال           |

تشير نتائج التقدير إلى وجود ارتباط معنوي قوي بين المتغير التابع (القيمة المضافة لقطاع السياحة) وبعض المتغيرات الاقتصادية المستقلة في الفترات المتأخرة. فقد ظهر أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ومعنوي في كل من الفترة الحالية (L0) والفترة المتأخرة بمقدار فترتين (L2)، ما يعكس دوراً تدريجياً ومتراكماً لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في تنشيط القطاع السياحي. أما معدل التضخم فقد أظهر تأثيراً سلبياً عند التأخر بفترة واحدة، وهو ما يتسق مع النظريات الاقتصادية التي تربط ارتفاع التضخم بانخفاض القوة الشرائية، وتراجع الاستهلاك السياحي المحلي والأجنبي على حد سواء.

فيما يخص سعر الصرف الحقيقي التقديري (REER)، فقد وُجد أن تأثيره في الفترة المتأخرة (L1) سلبي ومعنوي، مما يدل على أن انخفاض التنافسية السعرية للعملة (ارتفاع REER) قد يثبط تدفق السياحة الدولية، في حين أن ارتفاع تنافسية العملة يساهم في تحفيز القطاع.

في المقابل، لم تظهر درجة الانفتاح التجاري و REER في الفترة الحالية أي أثر معنوي مباشر، مما قد يُعزى إلى بطء استجابة السياحة للتغيرات قصيرة الأجل في التجارة وسعر الصرف.

تؤكد هذه النتائج أهمية التركيز على الاستثمار الأجنبي طويل الأجل، وإبقاء التضخم وسعر الصرف الحقيقي تحت السيطرة كوسائل فاعلة لدعم نمو السياحة الوطنية.

اختبار العلاقة طويلة الأجل (Bound Test) لنموذج قطاع السياحة

بعد تقدير نموذج ARDL، يُعد اختبار Bound Test خطوة ضرورية لفحص وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أي التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل مستقرة تربط بين القيمة المضافة لقطاع السياحة والمتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، الانفتاح التجاري، الناتج المحلي، وسعر الصرف الحقيقي).

يتم ذلك من خلال اختبار الفرضيات التالية:

- الفرضية الصفرية:  $(H_0)$  لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات (جميع معاملات العلاقة طويلة الأجل تساوي صفراً).
- الفرضية البديلة:  $(H_1)$  توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

يتم مقارنة إحصائية  $F$  المحسوبة مع الحدود النقدية (Critical Bounds) المعروفة. فإذا كانت قيمة  $F$  أكبر من الحد الأعلى، تُرفض الفرضية الصفرية ويُستنتج وجود علاقة طويلة الأجل.

جدول (2-4): نتائج اختبار Bound Test لقطاع السياحة

| إحصائية F           |               | القيمة        |
|---------------------|---------------|---------------|
| F-statistic         |               | 5.78          |
| الحدود النقدية (5%) | القيمة الدنيا | القيمة العليا |
|                     | 3.79          | 4.85          |

بما أن قيمة إحصائية  $F$  (5.78) تفوق الحد الأعلى (4.85) عند مستوى الدلالة 5%، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية ويُستنتج وجود علاقة تكامل مشترك ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات في نموذج ARDL لقطاع السياحة.

هذا يعني أن المتغيرات تملك علاقة توازنية طويلة الأجل، حيث تؤثر المتغيرات المستقلة بشكل مستدام على نمو القطاع السياحي على مدى الزمن.

تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لقطاع السياحة

يُشتق نموذج ECM تلقائياً من نموذج ARDL المقدر، وهو يعكس العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل بين المتغيرات، مع تضمين معامل تصحيح الخطأ (Error Correction Term) الذي يقيس سرعة عودة المتغير التابع إلى مسار التوازن بعد حدوث أي صدمة.

جدول (4.3) نتائج نموذج ECM لقطاع السياحة

| المتغير                                  | المعامل (Coef.) | القيمة الاحتمالية (p-value) | الدلالة         |
|------------------------------------------|-----------------|-----------------------------|-----------------|
| $\Delta \text{Log\_Tourism\_Value (L1)}$ | 0.4521          | 0.004                       | دال             |
| $\Delta \text{Log\_FDI\_Netflow (L0)}$   | 0.0857          | 0.032                       | دال             |
| $\Delta \text{Trade\_Openness (L0)}$     | -0.0032         | 0.412                       | غير دال         |
| $\Delta \text{Inflation (L0)}$           | -0.1876         | 0.158                       | غير دال         |
| $\Delta \text{Log\_GDP (L0)}$            | 0.1134          | 0.071                       | قريب من الدلالة |
| $\Delta \text{REER\_Estimated (L0)}$     | -5.8724         | 0.045                       | دال             |
| Error Correction Term (ECT)              | -0.3748         | 0.001                       | دال (سالِب)     |

تُظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لقطاع السياحة تأثيرات متباينة بين المتغيرات الاقتصادية في المدى القصير، مع وجود قدرة عالية للنموذج على تصحيح أي انحراف عن التوازن طويل الأجل.

أولاً، يبرز من التحليل أن التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر ( $\Delta \text{Log\_FDI\_Netflow}$ ) تلعب دوراً فاعلاً وإيجابياً في تحفيز نمو القطاع السياحي على المدى القصير. هذه النتيجة تدعم الفرضيات التي تربط بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي

للقطاعات الحيوية، حيث تُعتبر الاستثمارات الأجنبية محفزاً مباشراً لزيادة الأنشطة السياحية، من خلال دعم البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات وزيادة فرص العمل.

ثانياً، يظهر تأثير سلبي معنوي للتغيرات في سعر الصرف الحقيقي ( $\Delta REER\_Estimated$ )، ما يشير إلى أن زيادة التنافسية السعرية للريال السعودي تُسهم في تعزيز تدفق الزوار والاستثمارات السياحية، إذ تُقلل قوة العملة الحقيقية من تكلفة السياحة بالنسبة للأجانب، مما يعزز الطلب على الخدمات السياحية محلياً.

أما معامل تصحيح الخطأ (ECT) فيُعبّر عن آلية التكيف بين الفترات الزمنية، حيث يشير المعامل السالب والمُعنّى بقيمة نحو -0.375 إلى أن النمو في القطاع السياحي يُصحح نحو 37.5% من أي انحراف عن توازن العلاقة الاقتصادية في الفترة السابقة خلال فترة زمنية واحدة. وهذا يعكس قدرة عالية للنموذج على استعادة التوازن بسرعة، مما يؤكد استقرار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى على المدى الطويل.

في المقابل، لم يُظهر كل من التغير في معدل الانفتاح التجاري والتضخم تأثيرات فورية ذات دلالة إحصائية، مما قد يعكس تأخر استجابة القطاع السياحي لهذه المتغيرات أو تأثير عوامل أخرى خارج إطار الدراسة. كما أظهر الناتج المحلي الإجمالي تأثيراً إيجابياً قريباً من الدلالة، مما يدعم الدور العام للنمو الاقتصادي في دفع نشاط السياحة.

بشكل عام، تؤكد هذه النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي يمثلان من العوامل الرئيسية التي تؤثر بوضوح على نمو القطاع السياحي في المدى القصير، مع وجود آليات تصحيح ديناميكية تحافظ على استقرار هذه العلاقة في المدى الطويل. وتوفر هذه النتائج قاعدة قوية لوضع السياسات الاقتصادية التي تعزز جذب الاستثمارات الأجنبية وتدير التنافسية السعرية بشكل يدعم تنمية السياحة المستدامة في المملكة.

#### الاختبارات التشخيصية لنموذج قطاع السياحة

بعد الانتهاء من تقدير نموذج ARDL وتحليل العلاقة طويلة وقصيرة الأجل الخاصة بالقيمة المضافة لقطاع السياحة في المملكة، أصبح من الضروري التحقق من صحة النموذج إحصائياً، وذلك من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية القياسية التي تضمن عدم انتهاك فروض نموذج الانحدار الكلاسيكي، مما يعزز من موثوقية النتائج ويؤكد سلامة الاستدلالات الاقتصادية.

الجدول (4-13): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج قطاع السياحة

| الاختبار                            | القيمة الإحصائية | القيمة / الاحتمالية (p-value) | القرار                               |
|-------------------------------------|------------------|-------------------------------|--------------------------------------|
| (Durbin-Watson الارتباط الذاتي)     | 2.031            | —                             | لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي            |
| (White Test تجانس التباين)          | 2.917            | 0.412                         | لا توجد مشكلة تباين غير متجانس       |
| (Breusch-Godfrey استقلالية البواقي) | 1.674            | 0.271                         | لا توجد مشكلة ارتباط زمني في البواقي |
| (VIF تعدد الخطية - أعلى قيمة)       | 3.92 (GDP)       | —                             | لا توجد مشكلة تعدد خطي بين المتغيرات |

#### التحليل الأكاديمي لنتائج الاختبارات:

- اختبار Durbin-Watson أعطى قيمة قريبة من 2 (2.031)، وهي ضمن الحدود المقبولة التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) بين البواقي، ما يدل على استقلال الأخطاء وبالتالي عدم تحيز التقدير.
- اختبار White لتجانس التباين أظهر قيمة احتمالية بلغت (0.412)، وهي أعلى من مستوى الدلالة 5%، ما يعني قبول فرضية عدم وجود تباين غير متجانس. هذه النتيجة تشير إلى أن تباين الأخطاء ثابت عبر الزمن، وهي من شروط BLUE.
- اختبار Breusch-Godfrey أظهر نتيجة إيجابية من خلال قيمة احتمالية (0.271) تدل على استقلال البواقي وعدم وجود ارتباط زمني بينها، مما يدعم كفاءة التقديرات خاصة في ظل طبيعة البيانات الزمنية.
- تحليل معامل VIF أظهر أن أعلى قيمة كانت لمتغير الناتج المحلي الإجمالي (Log\_GDP) بحدود 3.92، وهي ضمن الحدود المقبولة (أقل من 5)، ما يدل على عدم وجود مشكلة تعدد خطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، مما يُعزز من استقرار وتفسير المعاملات.

تشير هذه النتائج إلى أن نموذج ARDL لقطاع السياحة مستوفٍ لجميع الشروط الإحصائية الأساسية، ولا توجد فيه مشكلات جوهرية تتعلق بالارتباط الذاتي، أو التباين غير المتجانس، أو تعدد الخطية، أو ترابط البواقي، وهذا يعزز من صحة النموذج ويدعم الاعتماد على نتائجه في استنباط السياسات الاقتصادية المرتبطة بتطوير قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية، خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في هذا القطاع الواعد.

#### الفصل الخامس: مناقشة نتائج قطاع السياحة

تشير النتائج إلى وجود تأثيرات متفاوتة للمتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة، وهو ما يتسق إلى حد كبير مع ما أوردته أدبيات السياحة والتنمية الاقتصادية الإقليمية.

##### - أولاً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على القيمة المضافة لقطاع السياحة، سواء على المدى الطويل (في الفترتين L0 و L2 أو القصير (ΔFDI)، مما يؤكد أن تدفقات رأس المال الأجنبي تمثل عاملاً تحفيزياً مباشراً لنمو القطاع. ويعود ذلك إلى قدرة هذا النوع من الاستثمارات على تمويل مشروعات البنية التحتية، وتوفير الخبرات التشغيلية والإدارية، ونقل التكنولوجيا السياحية الحديثة.

تتوافق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Guo et al. (2025)، الذي أكد على أن الاستثمارات الأجنبية تُعد محركاً أساسياً لتحفيز أداء القطاعات الخدمية، لا سيما من خلال تعزيز السعة التشغيلية والكفاءة الإدارية. كما تدعمها نتائج دراسة Laroze et al. (2024) التي أكدت دور FDI في تنشيط التنافسية وتحفيز الابتكار في سلسلة القيمة السياحية في البلدان النامية. وعلى الصعيد المحلي، ربطت دراسة الزهراني (2021) بين تدفق الشراكات الأجنبية وتحسن كفاءة القطاع في المناطق السياحية المستهدفة ضمن مبادرات رؤية 2030.

#### - ثانيًا: أثر معدل التضخم (Inflation)

بين النموذج وجود علاقة سلبية ومعنوية بين التضخم والقيمة المضافة لقطاع السياحة على المدى الطويل، وبوجه خاص في الفترة 1. لويعزى ذلك إلى أن التضخم يُضعف القدرة الشرائية للزوار والمواطنين على حد سواء، مما يؤدي إلى تراجع الإنفاق السياحي، خاصة في القطاعات التي تعتمد على الاستهلاك المباشر.

وقد وجدت (Kim et al. (2020 نتيجة مماثلة عند تحليل العلاقة بين التضخم وتدفقات السياحة الدولية في دول شرق آسيا، حيث خلصت إلى أن ارتفاع الأسعار يقلل من تنافسية الوجهات السياحية. كما أشار (Shraim & Crompton (2015 إلى أن القطاع السياحي من أكثر القطاعات حساسية لتغيرات الأسعار، لا سيما في الأسواق النامية التي تعتمد بشكل كبير على إنفاق الطبقة المتوسطة.

#### - ثالثًا: أثر سعر الصرف الحقيقي (REER)

أوضحت نتائج النموذج أن هناك تأثيرًا سلبيًا ومعنويًا لسعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل والقصير، مما يشير إلى أن ارتفاع قيمة الريال الحقيقي يؤدي إلى تراجع التنافسية السعريّة للمملكة على المستوى الدولي، في حين يُعزز انخفاضه من الجاذبية السعريّة للسياح الأجانب.

وتدعم هذه النتيجة الأدبيات الاقتصادية الكلاسيكية والمعاصرة، فقد أظهرت دراسة (Hassan & Isik (2019 أن تقلبات سعر الصرف تؤثر مباشرة على تدفقات السياح في البلدان النامية، بينما بين (Crouch (1994 وجود علاقة سببية واضحة بين تراجع قيمة العملة وزيادة عدد السياح الوافدين. كما كشفت دراسة الخالدي (2022) أن استقرار سعر الصرف يمثل عنصر جذب مهم للسياحة الخليجية والعربية الوافدة إلى المملكة.

#### - رابعًا: أثر الانفتاح التجاري (Trade Openness)

رغم تضمينه ضمن المتغيرات المستقلة، لم يُظهر الانفتاح التجاري أثرًا معنويًا على المدى القصير أو الطويل في تفسير التغيرات في القيمة المضافة للقطاع السياحي. ويُحتمل أن يعود ذلك إلى الطابع غير المباشر لتأثير الانفتاح التجاري على السياحة، إذ أن هذا التأثير غالبًا ما يتوسطه عوامل مثل الاستثمار، البنية التحتية، وتوافر الخدمات.

وقد أشار (Roy & Gandhimathi (2025 إلى أن أثر الانفتاح التجاري على القطاعات الخدمية، ومنها السياحة، غالبًا ما يتطلب فترات زمنية أطول حتى يظهر بصورة واضحة. كما توصل (Guo et al. (2025 إلى نتيجة مماثلة في سياق الدول الريعية، حيث لم يسجل الانفتاح التجاري أثرًا معنويًا مباشرًا على أداء السياحة بسبب هيمنة العوامل الداخلية.

#### - خامسًا: أثر الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي تأثيرًا إيجابيًا في المدى القصير، ولكن لم يصل إلى مستوى الدلالة التقليدية ( $p = 0.071$ )، مما يشير إلى وجود علاقة جزئية بين النمو الاقتصادي العام وتحفيز قطاع السياحة. وتتمثل هذه العلاقة في زيادة الإنفاق الاستهلاكي للمواطنين والمقيمين، وتوسع الخدمات الترفيهية، وارتفاع الطلب على السفر الداخلي.

ويؤكد تقرير البنك الدولي (World Bank, 2023) هذه العلاقة، حيث أشار إلى أن نمو الأنشطة غير النفطية في السعودية، لا سيما الترفيه والسياحة، يسير بالتوازي مع التحسن في الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس التوجه التنموي المزدهر الذي تتبناه المملكة.

. تعكس النتائج التي خلص إليها نموذج ARDL لقطاع السياحة في المملكة العربية السعودية وجود ارتباطات واضحة بين هذا القطاع الحيوي وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، أبرزها الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي، واللذان أظهرًا أثرًا ذا دلالة معنوية سواء في المدى القصير أو الطويل.

لقد تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل ركيزة مركزية في دعم نمو القيمة المضافة للقطاع السياحي، عبر دوره في تعزيز البنية التحتية، وتحفيز المشاريع المشتركة، وتوسيع قاعدة الخدمات السياحية الحديثة، لا سيما في ضوء المبادرات الحكومية الرامية إلى تسهيل بيئة الاستثمار ضمن رؤية 2030.

أما سعر الصرف الحقيقي، فقد اتضح أن له تأثيرًا مزدوجًا عبر قناتي الطلب والتكلفة؛ إذ يؤدي ارتفاعه إلى تراجع تنافسية المملكة السياحية دوليًا، بينما يسهم استقراره في استقطاب السياح من الدول المجاورة. كما شكل معدل التضخم أحد العوامل المثبطة للنشاط السياحي على المدى الطويل، نتيجة آثاره السلبية على القوة الشرائية والطلب الداخلي.

وبالرغم من أن الانفتاح التجاري لم يظهر كعامل مؤثر مباشر، فإن تفسير هذه النتيجة يكمن غالبًا في الطبيعة غير الفورية للعلاقة، التي قد تمر عبر قنوات استثمارية أو خدمية وسيطة. وكذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي أظهر تأثيرًا إيجابيًا قريبًا من الدلالة، ما يؤكد أن تعزيز النمو الكلي يُشكل بيئة تمكينية لازدهار السياحة محليًا.

بناءً على هذه النتائج، فإن تطوير قطاع السياحة يستلزم:

- استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية الموجهة.
  - ضبط سعر الصرف الحقيقي ضمن نطاق يعزز الجاذبية الخارجية.
  - السيطرة على التضخم لضمان استقرار الأسعار السياحية.
  - تحسين القنوات المؤسسية التي تربط بين التجارة الدولية والتنمية السياحية.
- وتمثل هذه المخرجات مساهمة قيمة في الأدبيات الاقتصادية، كما توفر دليلًا عمليًا لصناع القرار فيما يتعلق بتوجيه السياسات السياحية المستقبلية.

#### الاستنتاجات العامة للدراسة

- أظهرت نتائج الدراسة أن القطاع السياحي في المملكة العربية السعودية، يظهر استجابات متباينة ومتراصة في الوقت ذاته تجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة، مما يعكس تحولًا هيكليًا في بنية الاقتصاد الوطني، يستند إلى قاعدة غير نفطية متعددة المصادر.
- فقد برز الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه العامل الأكثر تأثيرًا وتكرارًا في تفسير التغيرات الإيجابية في القيمة المضافة لقطاع السياحة، مما يعزز أهمية السياسات الوطنية التي استهدفت جذب الاستثمارات الخارجية وتيسير بيئة الأعمال. وتبين أن هذا النوع من الاستثمار لا يقتصر دوره على توفير التمويل، بل يمتد إلى دعم الابتكار، ونقل المعرفة، وتحفيز التنافسية، خاصة في القطاعات المرتبطة بالخدمات والإبداع والتكنولوجيا.
- كذلك أظهرت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل قاعدة ارتكاز رئيسية لتحفيز نمو القطاع السياحي، حيث تسهم حالة النمو الاقتصادي العام في رفع مستويات الطلب، سواء من جهة الإنفاق الحكومي أو من جانب الأفراد، لا سيما في القطاعات ذات الطابع الاستهلاكي أو الخدمي. مما يشير إلى أن توسع الاقتصاد الكلي يترافق مع اتساع قاعدة الاقتصاد غير النفطي.
- أما التضخم سجل تأثير سلبي في قطاع السياحة، نتيجة لتراجع القدرة الشرائية وتأثيره السلبي على الإنفاق الترفيهي

- وقد شكّل سعر الصرف الحقيقي عاملاً مؤثراً بشكل واضح، حيث أظهرت النتائج تأثيراً سلبياً على قطاع السياحة، ما يُبرز أهمية الحفاظ على استقرار العملة لتعزيز الجاذبية السعرية للأنشطة التنافسية دولياً، ويؤكد أن تقلبات الصرف قد تمثل عائقاً أمام استقطاب الفعاليات والزبائن الأجانب في القطاعات ذات الطابع العابر للحدود.
- في المقابل، لم يظهر لمتغير الانفتاح التجاري أثر مباشر في النماذج التقديرية، وهو ما يدل على أن تأثير التجارة الخارجية على القطاع السياحي غالباً ما يكون غير مباشر، ويتجلى من خلال قنوات الاستثمار، أو تدفقات رأس المال، أو دعم البنية المؤسسية، بدلاً من التأثير الفوري عبر التبادل السلعي أو الخدمي.
- وأخيراً، أظهرت معاملات تصحيح الخطأ في نماذج ECM أن قطاع السياحة يتمتع بدرجة جيدة من المرونة الديناميكية، وقدرة تصحيحية فعالة للعودة إلى حالة التوازن بعد الصدمات، وهو ما يشير إلى متانة هذه القطاعات واستعدادها للاندماج في الاقتصاد الوطني المستقبلي، خاصة في ظل استمرار الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية الجارية في المملكة.

تؤكد هذه النتائج أن السياسات التي تستهدف تنويع الاقتصاد السعودي عبر تفعيل دور القطاع السياحي قد بدأت تؤتي ثمارها، وأن تعزيز الاستقرار الكلي، وتحفيز الاستثمار الأجنبي، والحد من التضخم، وتوسيع الإنفاق على البنية الرقمية والثقافية، هي من أهم أولويات المرحلة القادمة لضمان استدامة هذا المسار التنموي التحويلي.

#### التوصيات التطبيقية:

1. تعزيز استقطاب الاستثمار الأجنبي الموجه للقطاعات غير النفطية:
  - توجيه المزيد من التسهيلات والتشريعات نحو دعم FDI في قطاعات السياحة.
2. توسيع نطاق اتفاقيات الشراكة الدولية:
  - توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات استثمار مباشر مع كيانات عالمية في مجالات التقنية والترفيه، والسياحة، لتعزيز حجم التدفقات الوافدة وتوزيعها بشكل أكثر توازناً.
3. دعم الابتكار المحلي لزيادة الجاذبية الاستثمارية:
  - الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والتعليمية للقطاع السياحي، ما يخلق بيئة خصبة تعزز من فرص اندماج FDI بشكل فعال.
4. تحسين جودة البيانات والإفصاح الإحصائي الدوري:
  - لضمان دقة المتابعة والتحليل المستمر لتأثير الاستثمار الأجنبي، تُوصى الجهات المعنية (كالهيئة العامة للإحصاء ووزارة الاستثمار، ووزارة السياحة) بتوسيع قواعد البيانات الزمنية لمنظومة قطاع السياحة.
5. مواصلة دعم رؤية السعودية 2030:
  - بوصفها الإطار الاستراتيجي الذي يربط جميع الجهود الحكومية في تنمية القطاعات غير النفطية، يجب أن تبقى الرؤية هي المرجعية الكبرى لاستقطاب الاستثمارات المستهدفة.

## الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في تنمية قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1995-2023). من خلال استخدام منهج تحليلي كمي قائم على نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، بالإضافة إلى نماذج تصحيح الخطأ (ECM)، لقياس العلاقة قصيرة وطويلة الأمد بين FDI وتطور قطاع السياحة.

وقد أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يملك أثرًا إيجابيًا قويًا ودالًا في دعم قطاع السياحة، سواء على المدى القصير أو الطويل.

وظهر أيضًا أن المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح التجاري، ومعدل التضخم، تلعب دورًا أساسيًا في توجيه حركة الاستثمار وأثره عبر القطاعات.

## قائمة المراجع:

### أولاً: المراجع العربية

- أحمد، هبة السيد محمد سيد؛ وردة، علي شريف عبد الوهاب. (2019). دور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات الصناعية السعودية: دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2016. *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*، 27(2)، 53-98.
- أدم، فتحي أحمد علي؛ جمال الدين، محمود محمد عبد العزيز؛ محمد، عادل عبد الله أدم. (2020). استخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة المتباطئة بالتطبيق على دالة الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1993-2016 م). *المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة*، 25(1)، 1-22.
- إسماعيل، محمد؛ حسن، جمال قاسم؛ زايدي، كريم. (2022). الاستثمار الأجنبي المباشر. صندوق النقد العربي: الإمارات العربية المتحدة.
- الأصلي، محمد بن عبد الله بن حميد؛ شمسي، محمد أنس. (2022). السياسة الاقتصادية السعودية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد السعودي. *المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات*، 3(35)، 281-311.
- الانصاري، أحمد توفيق. (2020). الاقتصاد الاستثماري. مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع: مصر.
- بازرعة، محمود صادق. (2001). إدارة التسويق. ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
- بركات، هاني رزق. (2018). الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الاقتصاد المصري. *مجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، 9(1)، 723-739.
- برنه، عبد العزيز. (2022). دور السياسة النقدية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية لمجموعة من الدول مع إشارة خاصة لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2018). (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح: الجزائر.
- البلتاجي، محمد جابر عبد الحميد. (2020). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية. *مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية*، 1(1)، 303-354.

- الثبتي، يوسف بن عطية. (2021). متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للرياضة السعودية في ضوء الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. مجلة العلمية لعلوم التربية البدنية والرياضة المتخصصة، 11(1)، 61-87.
- حسين، معاوية أحمد. (2024). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية. مجلة الملك عبد العزيز، 28(2)، 103-150.
- حلاوة، هاني. (2015). الانماء الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي. دار أمجد للنشر والتوزيع: عمان.
- حمد، بله طيب الأسماء. (2022). أثر العولمة الاقتصادية على الانفاق الاستهلاكي في العالم الإسلامي: دراسة حاله المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان في الفترة من (1991-2007 م). المركز الديمقراطي العربي: ألمانيا.
- حمدان، بدر شحدة سعيد. (2016). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الدول العربية، منهج بيانات البانل. مجلة العالمية للاقتصاد، 1(1)، 53-66.
- خشبية، الزهرة؛ جديدي، روضة. (2020). أثر عدم تماثل الإصلاحات الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع غير الخطي (NARDL) لحالة الجزائر للفترة (1970-2017). مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 13(1)، 1010-1032.
- خمخام، عطية؛ الجودي، محمد علي. (2020). الاستثمار في القطاع الرياضي كآلية للتنويع الاقتصادي. مجلة المسار. (6)، 176-194.
- درويش، محمود أحمد. (2018). مناهج البحث في العلوم الإنسانية. مصر: مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع.
- السملي، نواف حبيب الله؛ الديب، خالد. (2023). قياس أثر السياحة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للنشر العلمي، 51(5)، 351-387.
- السناني، غادة حمد عبد الله. (2020). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990 - 2017 م. دراسات اقتصادية، 13(26)، 13-29.
- ششه، لمياء سعود؛ نصر الدين، فيفيان؛ الهذلي، نورة. (2023). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2020). مجلة العلوم الاقتصادية، والإدارية، والقانونية، 7(9)، 65-80.
- الشمري، عبد الرحمن عبد الأمير واهي. (2017). أثر المعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق: دراسة تحليلية 2033-2014. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 8(3)، 657-681.
- صندوق النقد الدولي. (2021). المملكة العربية السعودية. صندوق النقد الدولي.
- عبد الحق، طير. (2018). محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجدواه في الجزائر: دراسة مقارنة مع بعض تجارب الدول العربية (1995-2015). (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: الجزائر.
- عبد الرحمن، أكرام أحمد السيد. (2019). دراسة تحليلية لأثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في جذب الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الزراعي المصري. المجلة المصرية للبحوث الزراعية، 97(4)، 905-934.
- عبد الرحمن، فاطمة محمد حسن. (2023). أثر الاستقرار الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي في مصر. مجلة البحوث التجارية، 45(1)، 613-640.

- عبد السلام، رضا السيد. (2019). الاستثمار الأجنبي ودوره في تنمية القطاعات العامة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 11(75)، 45-1.
- عبد السلام، رضا؛ الشبراوي، حسام الدين علي. (2023). أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الشركات المحلية: دراسة تطبيقية على الشركات العاملة بالقطاع الصناعي بالسادس من أكتوبر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 85(13)، 1-43.
- العتيبي، محمد بن متعب. (2019). قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار المحلي في السعودية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، (6)، 763-795.
- العذاري، عدنان داود محمد. (2015). الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة. دار غيداء للنشر والتوزيع: عمان.
- العضاضي، أحمد. (2023). الاستثمار الاجنبي المباشر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (42)، 106-122.
- علي، يحيى حسين؛ الحملاوي، فاطمة. (2022). المحددات الاقتصادية والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 3(1)، 1085-1121.
- الغايش، مسعد محمد إسماعيل. (2022). حدود سعر الصرف المثلي الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 15(14)، 237-273.
- غراب، محمود فاروق محمد. (2022). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي المصري. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 52(4)، 105-140.
- قعلول، سفيان. (2017). جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس مجالات الاستثمار. مجلة دراسات اقتصادية، (36)، 5-49.
- مجاهدي، خديجة. (2020). الاستثمار الأجنبي مزياه ومعوقاته: دراسة في ضوء أحكام قانون ترقية الاستثمار الجزائري. المجلة الجنائية القومية، 63(3)، 75-123.
- بن منصور، ليليا. (2014). الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 2(5)، 114-125.
- الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة الاقتصاد والتخطيط المملكة العربية السعودية. (2023). تسريع التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال الاستثمار. متاح على الرابط التالي: <https://mep.gov>، تم الدخول على الموقع بتاريخ 2024/9/18.
- الموقع الإلكتروني لرؤية المملكة 2030. (2024). رؤية 2020 المملكة العربية السعودية. متاح على الرابط التالي: [www.vision2030.gov](http://www.vision2030.gov)، تم الدخول على الموقع بتاريخ 2024/9/19.
- الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للإحصاء (2024). الاستثمار الأجنبي المباشر الربعي للربع الأول لعام 2024. متاح على الرابط الإلكتروني التالي: [www.stats.gov](http://www.stats.gov)، تم الدخول على الموقع بتاريخ 2024/9/19.
- الموقع الإلكتروني لمجلس الوزراء المصري. (2024). دور الحوافز في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر. متاح على الرابط التالي: <https://idsc.gov.eg> تم الدخول على الموقع بتاريخ 2024/9/17.
- الموقع الإلكتروني لمزيج. تقرير رصد القوة الشرائية الأسبوعية لمختلف مناطق المملكة العربية السعودية. متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://mazeej.com.sa>، تم الدخول على الرابط بتاريخ 2024/9/18.

الموقع الإلكتروني لوزارة الاستثمار. (2023). إحصاءات الاستثمارات. المتاح على الرابط الإلكتروني التالي: <https://misa.gov.sa>، تم الدخول على الرابط بتاريخ 2024/9/19.

الموقع الإلكتروني لوزارة الاستثمار. (2024). الأنظمة واللوائح. المتاح على الرابط التالي: <https://misa.gov.sa>، تم الدخول على الموقع بتاريخ: 2024/9/19.

الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتخطيط. (2023). تسريع التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، المتاح على الرابط التالي: <https://mep.gov.sa>، تم الدخول على الموقع بتاريخ 2024/9/19.

الموقع الرسمي للبنك المركزي السعودي. (2022). التقرير السنوي للتقنية المالية. المتاح على الرابط التالي: [www.sama.gov](http://www.sama.gov)، تم الدخول على الموقع بتاريخ 2024/9/18.

الموقع الرسمي للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. (2022). تقرير مرصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2022. المتاح على الرابط التالي: <https://monshaat.gov.sa>، تم الدخول على الموقع الإلكتروني بتاريخ: 2024/9/19.

الموقع الرسمي لمركز التواصل والمعرفة المالية. (2019). التقنيات المالية. المتاح على الرابط الإلكتروني التالي: <https://cfkc.gov.sa>، تم الدخول على الموقع بتاريخ 2024/9/18.

الموقع الرسمي لوزارة الاستثمار السعودية (2024). الاستراتيجية الوطنية للاستثمار. المتاح على الرابط التالي: <https://misa.gov.sa>، تم الدخول على الرابط بتاريخ 2024/9/19.

نصرالدين، فيفيان، محمد صالح؛ خياط، سحر حسن؛ الحربي، مها أحمد. (2023). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على القيمة المضافة في القطاع الصناعي للمملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 7(3)، 132-150.

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2023). تسريع التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال الاستثمار. المملكة العربية السعودية.

#### ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Asiedu, Elizabeth, (2020), "The Impact of Political Stability and Macroeconomic Environment on FDI: Evidence from African Countries."
- Abdel-Rahman, A. M. M. (2017). The determinants of foreign direct investment in the Kingdom of Saudi Arabia. Economic Research Forum, 1-20.
- Abdulrahim, J. (2015). The impact of foreign direct investment on Saudi Arabia, 1-50.
- Abu-Shanab, E. (2014, March). E-government: The gate for attracting foreign investments. In 2014 6th International Conference on Computer Science and Information Technology (CSIT) (pp. 161-165). IEEE.
- Adalı, Z., & Yüksel, S. (2017). Causality relationship between foreign direct investments and economic improvement for developing economies, 109-118.
- Agarwal, Manju; Khan, Mohsin, (2019), "The Role of Infrastructure in FDI: A Case Study of India."
- Al Almaainah, K. (2021). Multiple perspectives of a knowledge-based Innovation Ecosystem: the case of Khalifa Fund for enterprise development in the UAE. University of Salford (United Kingdom), 11-42.
- Al Mustofa, M. U., Sukmana, R., Herianingrum, S., Ratnasari, R. T., Mawardi, I., & Zulaikha, S. (2021). Determining Factors of Inward Foreign Direct Investment (FDI) in Selected Muslim Countries. Journal of Economic Cooperation and Development, 42(2), 1-26.
- Alabi, K. O. (2019). The impact of foreign direct investment on economic growth: Nigeria experience. Open Journal of Applied Sciences, 9(5), 372-385.
- Alfaro, L. (2015). Foreign direct investment: Effects, complementarities, and promotion. Partners or creditors, 21-76.
- Alfaro, Laura; Kalemli-Ozcan, Sebnem; Volosovych, Vadym, (2018), "Determinants of Foreign Direct Investment in Emerging Markets: Evidence from Latin America."
- Alhakami, F. (2014). Strategy and strategising: an examination of sports clubs privatisation strategy in Saudi Arabia (Doctoral dissertation, Brunel University London), 1-372.

- Ali, A., & Salameh, A. A. (2021). Role of travel and tourism sector in the attainment of Vision 2030 in Saudi Arabia: An analytical study. *Problems and Perspectives in Management*, 19(2), 276-290.
- Alkofahi, K. (2020). The effect of foreign direct investment on the unemployment rate in Saudi Arabia. *International Journal of Economics and Finance*, 12(10), 1-10.
- Al-Matari, E. M., Mgammal, M. H., Senan, N. A. M., Kamardin, H., & Alruwaili, T. F. (2023). Fintech and Financial Sector Performance in Saudi Arabia: an Empirical Study. *Journal of Governance and Regulation/Volume*, 12(2), 43-65.
- Alvarado, R., Iñiguez, M., & Ponce, P. (2017). Foreign direct investment and economic growth in Latin America. *Economic Analysis and Policy*, 56, 176-187.
- Asbullah, M. H., Shaari, M. S., Abidin, N. Z., & Radzi, S. N. J. M. (2022). Determinants of foreign direct investment (FDI). *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, 11(3), 151-168.
- Bakar, A. H. A., Sinnappan, P., Salim, F. A. A., & Teo, P. C. (2022). Factors influencing foreign direct investment (fdi) location selection: a review of the literature. *International Journal of Academic Research in Business and Social Science*, 12(7), 1271-1291.
- Barkauskaite, A., & Naraskeviciute, V. (2016). Foreign direct investment impact on economic indicators of the Baltic countries. *Economics and business*, 28(1), 61-67.
- Ben-Nun, G. (2023). Saudi Arabia's Public Investment Fund as a Tool for Economic Diversification and Sports Diplomacy, 1-82.
- Bhattacharai, K., & Negi, V. (2020). FDI and economic performance of firms in India. *Studies in microeconomics*, 8(1), 44-74.
- Budiono, S., & Purba, J. T. (2023). Factors of foreign direct investment flows to Indonesia in the era of COVID-19 pandemic. *Heliyon*, 9(4), 1-19.
- Demirhan, E., & Masca, M. (2016). Determinants of foreign direct investment flows to developing countries: a cross-sectional analysis. *SSRN*, 356-369.
- Elimam, H. (2017). Determinants of foreign direct investment in Saudi Arabia: A review. *International Journal of Economics and Finance*, 9(7), 222-227.
- El-Sofany, H. F., & Abou El-Seoud, S. (2022, February). The Effectiveness of Tourism in KSA Using Mobile App During COVID-19 Pandemic. In *International Conference on Remote Engineering and Virtual Instrumentation* (pp. 559-570). Cham: Springer International Publishing.
- Eryigit, M., & Shafaq, A. Q. (2021). Factors affecting foreign direct investment: The Afghanistan Case. *Studies of Applied Economics*, 39(2), 1-12.
- Gazzaz, H. (2019). Determinants of Foreign Direct Investment: Empirical Evidence from Saudi Arabia. *Journal of Research in Business, Economics and Management (JRBEM)*, 13(4), 2530-2539.
- Gholizadeh Keykanloo, M., Hosseini, S., Emami Jazeh, K., & Askari, A. (2020). The effect of financial development on foreign direct investment. *Iranian Economic Review*, 24(4), 885-906.
- Ha, T. S., Chu, V. T., Nguyen, M. T. T., Nguyen, D. H. T., & Nguyen, A. N. T. (2021). The impact of Greenfield investment on domestic entrepreneurship. *Journal of Innovation and Entrepreneurship*, 10, 1-16.
- Haudi, H., Wijoyo, H., & Cahyono, Y. (2020). Analysis of most influential factors to attract foreign direct investment. *Journal of Critical Reviews*, 7(13), 4128- 4128.
- Hebous, S., Kher, P., & Tran, T. T. (2020). Regulatory risk and FDI. *2019/2020 Global Investment Competitiveness Report: Rebuilding Investor Confidence in Times of Uncertainty*, 128-168.
- Iksan, M., & Konishi, T. (2023). The Determining Factors of Foreign Direct Investment (FDI) Inflows: Empirical Studies from the Southeast Asian Countries. *JASSP*, 3(1), 28-44.
- International labor organization, (2024). Retrived from: file:///C:/Users/H%20P/Downloads/wcms\_867533.pdf, 3-39.
- Investment policy and Promotion Diagnostics & tools, (2017). Retrived from: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/666341500008847215/pdf/117475-PUBLIC-WP-13-7-2017-12-8-30-SPIRAToolKitGuide.pdf>, 5-39.
- Jude, C., & Leveuge, G. (2017). Growth effect of foreign direct investment in developing economies: The role of institutional quality. *The World Economy*, 40(4), 715-742.
- Montagu, C. (2024). Culture as a Tool for Youth Employment in Vision 2030. In *Saudi Youth: Policies and Practices* (pp. 49-73). Singapore: Springer Nature Singapore, 49-73.
- Mosly, A. (2022). Sports Diplomacy in the GCC, 1-21.
- Musa, E. Y. M. (2021). The impact of tourism in the kingdom of Saudi Arabia on GDP, (2005–2017: An analytical approach). *Global J Econom Bus*, 10(2), 458-462.
- Noor, M. T., Ali, S., Alam, K. J., & Islam, M. S. (2016). Significance of foreign direct investment on economic growth in Bangladesh. *International Journal of Scientific & Engineering Research (IJSER)*, 7(9), 495-503.

- Osano, H. M., & Koine, P. W. (2016). Role of foreign direct investment on technology transfer and economic growth in Kenya: a case of the energy sector. *Journal of Innovation and Entrepreneurship*, 5, 1-25.
- Osunkwo, F. O. (2020). Foreign direct investment and economic growth of Nigeria (1980-2018). *Journal of Economics and Business*, 3(1), 398-403.
- Parada Morales, A. (2020). An Analysis of the Economic and Non-economic Factors that Contribute to the Attraction of Foreign Direct Investment: A case Study in Ireland 1998-2018 (Doctoral dissertation, Dublin, National College of Ireland), 1-66.
- Paramati, S. R., Ummalla, M., & Apergis, N. (2016). The effect of foreign direct investment and stock market growth on clean energy use across a panel of emerging market economies. *Energy economics*, 56, 29-41.
- Paul, J., & Benito, G. R. (2018). A review of research on outward foreign direct investment from emerging countries, including China: what do we know, how do we know and where should we be heading?. *Asia Pacific Business Review*, 24(1), 90-115.
- Paul, J., & Jadhav, P. (2020). Institutional determinants of foreign direct investment inflows: evidence from emerging markets. *International Journal of Emerging Markets*, 15(2), 245-261.
- Political Risk and Policy Responses, (2019). Retrived from: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/387801576142339003/pdf/Political-Risk-and-Policy-Responses.pdf>, 1-84.
- Rohendi, A., Asriani, A., & Kharisma, D. B. (2023). Regulation for startups in Indonesia: Problems and recommendations. *Cogent Business & Management*, 10(3), 2276993, 1-12.
- ROHMAH, L. R. N. (2022). Faktor-Faktor Yang Mempengaruhi Kesuksesan Knowledge Management System pada Perusahaan Startup Di Yogyakarta, 1-117.
- Salem, R., & Younis, R. (2021). The effect of country risk on foreign direct investment: Evidence from Egypt. *Scientific Journal of Economics and Trade*, 51(2), 243-276.
- Samara, A., Andersen, P. T., & Aro, A. R. (2021). Health promotion for preventing obesity in the Arab Gulf states. In *Handbook of Healthcare in the Arab World* (pp. 893-1002). Cham: Springer International Publishing, 893-1002.
- Samargandi, N., A. Alghfais, M., & AlHuthail, H. M. (2022). Factors in Saudi FDI inflow. *SAGE open*, 12(1), 21582440211067242, 1-12.
- Sane, M. (2016). Determinants of foreign direct investment inflows to ECOWAS member countries: Panel data modelling and estimation. *Modern Economy*, 7(12), 1517-1542.
- Saurav, A., & Kuo, R. (2020). The voice of foreign direct investment: Foreign investor policy preferences and experiences in developing countries. *The World Bank*, 1-65.
- Shalini, D. S. (2020). The Role of Foreign Direct Investment (FDI) in India-An Overview. *IJRAR-International Journal of Research and Analytical Reviews (IJRAR)*, 7(1), 90-100.
- Siregar, M. D. R., Butar-butur, G., & Hardiansyah, I. M. (2022). Decentralization And Segment Reporting And How To Identify Common Fixed Costs In PT Kalbe Farma TBK Indonesia. *Journal of Pharmaceutical Negative Results*, 2937-2942.
- Sivalogathan, V., & Wu, X. (2014). The effect of foreign direct investment on innovation in south Asian emerging markets. *Global Business and Organizational Excellence*, 33(3), 63-76.
- Sofilda, E., Amalia, R., & Hamzah, M. (2015). Determinant factor analysis of foreign direct investment in Asean-6 countries period 2004-2012. *OIDA International Journal of Sustainable Development*, 8(05), 27-40.
- Sohail, S., & Mirza, S. S. (2020). Impact of foreign direct investment on economic growth of Pakistan. *Asian Journal of Economics, Finance and Management*, 106-118.
- Study on political stability and macroeconomic factors influencing FDI in Africa.
- Study on the relationship between FDI, economic growth, and environmental sustainability in BRICS countries.
- Syaputra, F. F., & Prasodjo, H. (2023). Saudi Arabia's Efforts in Implementing Saudi Vision 2030. *Jurnal Public Policy*, 9(1), 70-74.
- Tabash, M. I., Farooq, U., Matar, A., & Al-Absy, M. S. M. (2024). Role of governance in attracting foreign direct investment inflow: empirical evidence from South Asia region. *Cogent Economics & Finance*, 12(1), 2358930, 1-15.
- Tahiri, N. R. (2017). Impact of Foreign Direct Investment on Economic of Afghanistan, 1-15.
- To, A. H., Ha, D. T. T., Nguyen, H. M., & Vo, D. H. (2019). The impact of foreign direct investment on environment degradation: evidence from emerging markets in Asia. *International journal of environmental research and public health*, 16(9), 1-24.
- Tülüce, N. S., & Doğan, İ. (2014). The impact of foreign direct investments on SMEs' development. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 150, 107-115.

## “The Role of Foreign Direct Investment (FDI) in the Development of the Tourism Sector in the Kingdom of Saudi Arabia: An Empirical Study for the Period (1995 to 2023)”

Prepared by:

Thamer Saleem Al-Harthi

Dr. Waleed Al-Shatti

### Abstract:

Under Vision 2030, the Kingdom seeks to diversify its economy and reduce its dependence on oil, with the tourism sector emerging as a key pillar in achieving this goal. The study aims to identify the economic and political factors that influence FDI flows to the tourism sector and assess the impact of these investments on sector growth.

Using an advanced econometric methodology based on the autoregressive distributed lag (ARDL) model and the error correction model (ECM), the relationship between FDI and a set of macroeconomic variables was analyzed, including GDP, inflation, the real exchange rate, and trade openness. The results showed that FDI has a positive and significant impact on the growth of the tourism sector in the Kingdom, underscoring its importance as a key driver of development. The study also revealed varying relationships between other variables and sector growth, providing valuable insights for policymakers. The study recommends strengthening government policies that attract foreign investment, developing tourism infrastructure, and promoting public-private partnerships. It also emphasizes the importance of maintaining macroeconomic stability, particularly controlling inflation and maintaining a stable exchange rate, to maximize the benefits of foreign investment. Through these measures, the Kingdom can achieve its ambitious tourism sector goals, including increasing the sector's contribution to non-oil GDP to 10% by 2030.

**Keywords:** Foreign Direct Investment, Tourism investment, Tourism, Saudi Arabia, Vision 2030.